



مجلة

المحاسبة

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

A SEMIANNUALLY SPECIALIZED MAGAZINE PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION

الجمعية السعودية للمحاسبة

تصدر

المجلد الخامس عشر -
العدد الأول من

مجلة البحوث المحاسبية

" تعزيز المعرفة والفكر
المحاسبي "



ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة
International Accounting Day Forum



الجمعية السعودية للمحاسبة

تنظم

الملتقى الثاني

لليوم العالمي

للمحاسبة 2024 م



هيئة التحرير

رئيساً	د. عبير بنت يوسف السلوم
عضواً	د. أحمد زكريا عصيمي
عضواً	د. أحمد يوسف عبد الرحمن
عضواً	د. فيصل بن صالح الصالحي

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

رئيس مجلس الإدارة	د. عبير بنت يوسف السلوم
نائب رئيس مجلس الإدارة	د. هشام بن محمد البراك
المدير التنفيذي	أ. أوس بن ابراهيم المسلّم
أمين مجلس الإدارة	أ. لينا بنت أحمد باعارمة
عضو مجلس الإدارة	د. نوال بنت عبد الله البراهيم
عضو مجلس الإدارة	د. فيصل بن صالح الصالحي
عضو مجلس الإدارة	أ. لمياء بنت سلطان الرشيد
عضو مجلس الإدارة	أ. نهى بنت عبد الله بن قعود
عضو مجلس الإدارة	أ. عبد الله بن صايل العنزي

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص. ب. 71115 الرياض 11587

هاتف: 011-4674263

الموقع الإلكتروني: www.saa.ksu.edu.sa/ar

اكس (تويتر سابقاً): @saa_ksu

لينكد ان: saa-ksu



كلمة الجمعية السعودية للمحاسبة

نرحب بكم في عدد جديد من مجلة المحاسبة التي تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة، حيث نواصل التزامنا بتقديم محتوى ثري ومتجدد يعكس أهمية مهنة المحاسبة في تعزيز النمو الاقتصادي وخدمة المجتمع في هذا البلد المعطاء. ونضع بين أيدي القراء الكرام من الباحثين والمتخصصين والمهتمين العدد (٦٧) من المجلة، والذي يتضمن مجموعة من المقالات التي تغطي جوانب متنوعة في عالم المحاسبة مثل دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة، والإفصاح عن التغيرات المناخية، مع التركيز على أحدث الاتجاهات وبعض التحديات التي تواجه المهنة، مثل تقنية سلاسل الكتل، ومخاطر الأمن السيبراني.

ويسر هيئة تحرير مجلة المحاسبة أن تتقدم بالشكر لكل من ساهم في إصدار هذا العدد وتُثمن جهودهم المبذولة في سبيل تعزيز المعرفة المحاسبية، وزيادة الوعي المحاسبي، مما يُسهم في تطوير ورفع مستوى مهنة المحاسبة. وترجو أن تجدوا في صفحاتها ما يليب اهتماماتكم ويثري خبراتكم. وختامًا، يطيب لنا أن ندعو جميع المهتمين بالمهنة من أكاديميين ومهنيين وطلاب، للمشاركة في أنشطة الجمعية سواءً من خلال حضور الدورات التدريبية التي تقدمها الجمعية، أو نشر نتائجهم العلمي في إصداراتها، أو الانضمام لعضوية الجمعية، أو بتقديم الآراء والمقترحات التي تسهم في جعل هذه المجلة رائدة ومتميزة في مجالها بإذن الله.

د. نوال بنت عبدالله البراهيم
عضو مجلس إدارة الجمعية

محتويات العدد

6	أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة
11	مؤتمرات وملتقيات
12	موضوع العدد: دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، أ. بدر بن عدنان الشيحة
15	الإفصاح عن التغيرات المناخية: مفتاح لتحسين جودة التقارير المالية، د. توفيق المصري
18	أثر مخاطر الأمن السيبراني على مهنة المحاسبة والمراجعة، د. ماجد الباز
20	الإفصاح الزائد للمعلومات والدلائل على وجوده وأسباب حدوثه، د. تامر يوسف عبد العزيز علي الجندي
22	أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة، د. طارق محمد عمر حشاد
25	تقنية سلاسل الكتل (البلوكتشين) ومهنة المحاسبة، د. سعيد بن محمد الزهراني
27	ملخص بحث: أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية، أ. عنايات حسن محمد يقطين وآخرون
29	مرحباً.. بكم.. عضواً بالجمعية
31	إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

ملاحظة هامة: المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

"رؤية محاسبية لمنشآت متنوعة"

الجمعية السعودية للمحاسبة تنظم الملتقى الثاني
لليوم العالمي للمحاسبة 2024 م



ملتقى اليوم العالمي للمحاسبة
International Accounting Day Forum

تهنئ الجمعية السعودية للمحاسبة جميع المحاسبين والمهتمين في مجال المحاسبة
بمناسبة اليوم العالمي للمحاسبة.

وبهذه المناسبة تعتزم الجمعية تنظيم الملتقى الثاني لليوم العالمي للمحاسبة لمدة
ثلاثة أيام من 1 حتى 3 ديسمبر 2024 م، وذلك في جامعة الملك سعود.

وللمزيد من المعلومات والتفاصيل حول الملتقى يرجى متابعة حساب الجمعية على
منصة إكس (تويتر سابقاً) saa_ksu@

أخبار الجمعية السعودية للمحاسبة

1. الجمعية السعودية للمحاسبة تصدر المجلد الخامس عشر - العدد الأول من مجلة البحوث المحاسبية " تعزيز المعرفة والفكر المحاسبي "



أعلنت الجمعية السعودية للمحاسبة عن إصدار المجلد الخامس عشر - العدد الأول من مجلة البحوث المحاسبية. تعد هذه المجلة منصة مهمة لنشر الأبحاث العلمية المحكمة في مجال المحاسبة والمجالات المتصلة بها، وتهدف إلى نشر الفكر المحاسبي وتعزيز المعرفة في هذا المجال المهم.

يحتوي المجلد الخامس عشر - العدد الأول من مجلة البحوث المحاسبية على مجموعة متنوعة من الأبحاث العلمية التي تغطي مختلف

جوانب المحاسبة. تم اختيار الأبحاث بعناية وتقييمها من قبل لجنة تحكيم متخصصة، مما يضمن جودة وموثوقية المحتوى المقدم.

تدعو الجمعية الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة للاستفادة من المجلة وقراءة الأبحاث المنشورة فيها، يمكن الوصول إلى المجلة عبر الرابط التالي: <https://t.co/ZQ6BoN9bwx>

تهدف الجمعية السعودية للمحاسبة من خلال إصدار مجلة البحوث المحاسبية إلى تعزيز البحث العلمي في مجال المحاسبة، وتشجيع الأكاديميين والباحثين على المساهمة في تطوير المعرفة والممارسات المحاسبية.

2. افتتاح المتجر الإلكتروني للجمعية السعودية للمحاسبة



افتتحت الجمعية السعودية للمحاسبة متجرها الإلكتروني الجديد، والذي يهدف إلى تلبية احتياجات المهنيين والطلبة في مجال المحاسبة. يتوفر المتجر على مجموعة متنوعة من الإصدارات العلمية المتميزة للجمعية، إضافة إلى كتب محاسبية أخرى، مع خيارات توصيل لجميع مناطق المملكة أو الاستلام من مقر الجمعية. مما يساهم في تعزيز المعرفة والمهارات في هذا المجال. كما يمكن للزوار التسجيل

3. تكريم الباحثين والباحثات من قبل الجمعية السعودية للمحاسبة في المؤتمر الدولي الثالث لكليات العلوم الإدارية بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



تهدف هذه المبادرة إلى تشجيع الباحثين والباحثات على تقديم الأبحاث العلمية ذات الجودة العالية والمساهمة في تطوير المعرفة في مجال العلوم الإدارية والمحاسبة. تم اختيار المصنقات العلمية التي تميزت بالابتكار والتميز والتطبيق العملي. تعكس هذه المبادرة التزام الجمعية السعودية للمحاسبة بدعم البحث العلمي، وتشجيع الابتكار في مجال المحاسبة. ويعد تكريم الباحثين والباحثات المشاركين

بالمصنقات العلمية فرصة للتعرف على الأبحاث الرائدة، وتبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة. تهنئ الجمعية السعودية للمحاسبة جميع الباحثين والباحثات المشاركين، وتتمنى لهم المزيد من النجاح والتفوق في مجال البحث العلمي، والمساهمة في تطوير المجال المحاسبي.

4. الجمعية السعودية للمحاسبة تقدم محاضرة حول السمات الشخصية والأخلاقية للمراجع الداخلي بتقديم الأستاذ بدر بن عدنان الشبيحة



قدمت الجمعية السعودية للمحاسبة محاضرة قيمة بعنوان "السمات الشخصية والأخلاقية للمراجع الداخلي"، بتقديم الأستاذ بدر بن عدنان الشبيحة. ركزت المحاضرة على أهمية السمات الشخصية والأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها المراجع الداخلي في أداء مهامه بكفاءة ومهنية عالية. تم تسليط الضوء على القيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتبناها المراجع الداخلي، مثل النزاهة والاستقلالية والموضوعية والسرية والمسؤولية.



تعد هذه المحاضرة فرصة للمحاسبين والمهتمين بمجال المراجعة الداخلية لتعزيز فهمهم للسّمات الشخصية والأخلاقية الضرورية لنجاحهم في هذا الدور الحيوي، وساهمت المحاضرة في تعزيز المعرفة والوعي بأهمية الأخلاق المهنية في مجال المراجعة الداخلية.

وتشكر الجمعية الأستاذ بدر بن عدنان الشيحة على تقديمه هذه المحاضرة القيمة ومشاركته المعرفة والخبرة في مجال المراجعة الداخلية.

5. الجمعية السعودية للمحاسبة تقدم محاضرة حول "الاحتيال الضريبي" بتقديم الدكتورة ميساء باسودان



تركزت المحاضرة على تسليط الضوء على ظاهرة الاحتيال الضريبي وأهميتها في المجال الضريبي، وتم استعراض أنواع الاحتيال الضريبي وأساليبه، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية التي يمكن أن تحدثها هذه الظاهرة على الاقتصاد والمجتمع.

تعد هذه المحاضرة فرصة للمحاسبين والمهتمين بمجال الضرائب لتعزيز فهمهم للأساليب المستخدمة في الاحتيال الضريبي وكيفية التعامل معها، وتساهم المحاضرة في رفع الوعي بأهمية مكافحة الاحتيال الضريبي، وتعزيز النزاهة والشفافية في النظام الضريبي.

وتشكر الجمعية الدكتورة ميساء باسودان على تقديمها هذه المحاضرة القيمة، ومشاركتها المعرفة والخبرة في مجال الاحتيال الضريبي.



6. إقامة اللقاء التعريفي لمبادرة رقيم للفصل الدراسي الأول لعام 1446 هـ



أقامت مبادرة رقيم التابعة للجمعية للقاءً تعريفياً لمبادرة "رقيم" لعام 1446 هـ، حيث تم خلال اللقاء جمع أعضاء المبادرة لبحث وتخطيط الأنشطة والفعاليات المنتظرة للفصل الدراسي الجديد. تأتي هذه المبادرة في إطار الجهود التي تبذلها الجمعية لتعزيز الوعي والمعرفة في مجال المحاسبة، وتقديم دعم فعال لطلبة المحاسبة والمهتمين.

ناقش فريق العمل خلال الاجتماع أهم الأهداف والرؤى التي يسعى لتحقيقها خلال العام، مع وضع البرامج والأفكار الجديدة التي ستساهم في تطوير المهارات وتعزيز العمل الجماعي بين الأعضاء. كما تم استعراض الأنشطة المقترحة، والتي تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة لدى طلبة المحاسبة والمساهمة في تطور المجال بشكل عام.

تهدف هذه المبادرة إلى دفع عجلة التطور المهني وتشجيع التفاعل والتعاون بين الأعضاء، مما يساهم في تحقيق أهداف الجمعية والمبادرة، وتلبية احتياجات المجتمع المحاسبي.



7. انطلاق معسكر رقيم المحاسبي بالتعاون مع مركز باتشولي للتدريب المحاسبي: تجربة عملية فريدة لمدة ثلاثة أيام مع دعم من خبراء المحاسبة



أقيم معسكر رقيم المحاسبي بالتعاون مع مركز باتشولي للتدريب المحاسبي عن انطلاق معسكر تدريبي مميز يحمل اسم "معسكر رقيم المحاسبي"، وذلك بهدف تقديم تجربة عملية فريدة للمشاركين على مدى ثلاثة أيام متتالية.

تضمن معسكر رقيم المحاسبي مساراتاً شيقاً أتاح للمشاركين فرصة خوض تجربة عملية مكثفة في مجال المحاسبة، بالاستفادة من دعم وإرشاد



خبراء المحاسبة المتميزين. أيضًا تضمن المعسكر تدريبات عملية وورش عمل تفاعلية تهدف إلى تعزيز المهارات العملية وتطوير القدرات الاحترافية للمشاركين.

يعتبر معسكر رقيم المحاسبي فرصة مثالية للطلبة والمخترفين في مجال المحاسبة لاكتساب خبرات عملية قيمة وتحسين مهاراتهم العملية. وساهم هذا المعسكر في توجيه طلبة المحاسبة، نحو مسار مهني ناجح في مجال المحاسبة، وتعزيز قدراتهم التحليلية والتطبيقية.

8. زيارة نادي المحاسبة في جامعة اليمامة للجمعية السعودية للمحاسبة: تعزيز التعاون المشترك وتعريف الطلبة بخدمات الجمعية



تعد زيارة نادي المحاسبة في جامعة اليمامة للجمعية السعودية للمحاسبة فرصة هامة لتوطيد العلاقة بين الجمعية والطلبة وتعزيز التعاون المشترك. ساهمت هذه الزيارة في تعريف الطلبة بأنشطة الجمعية وفرص التطوع والتدريب المتاحة لهم، مما يساعدهم في تطوير مهاراتهم وتحقيق نجاح مهني في مجال المحاسبة. وتعكس هذه الزيارة التزام الجمعية بتوفير فرصة مثالية لتعزيز المعرفة، وتطوير المهارات في مجال المحاسبة.

مؤتمرات وملتقيات

المؤتمر	المكان	التاريخ
International Conference on Business, Accounting, Financial, Marketing and Management Analytics (ICBAFMMA)	Abu Dhabi, UAE	06 Jan 2025
International Conference on Business, Economics, Finance, and Management (ICBEFM)	London, UK	06 Jan 2025
International Conference on Accounting (ICA)	Dubai, UAE	06 Jan 2025
International Conference on Accounting and Finance (ICACFI)	New York, USA	06 Jan 2025
International Conference on Banking, Accounting and Finance (ICBAF)	Mecca, Saudi Arabia	13 Jan 2025
International conference on accounting and financial reporting (ICOFBI)	Alexandria, Egypt	13 Jan 2025
International Conference on Management and Marketing Sciences ICMAMS on February 15-16, 2025 in Dubai, United Arab Emirates	Dubai, United Arab Emirates	February 15-16, 2025
International Conference on Economic and Administrative Sciences ICEAAS on February 18-19, 2025 in Jeddah, Saudi Arabia	Jeddah, Saudi Arabia	February 18-19, 2025
International Conference on Accounting, Business and Economics ICABE on March 22-23, 2025 in Dubai, United Arab Emirates	Dubai, United Arab Emirates	March 22-23, 2025
International Conference on Accounting, Business and Economics ICABE on March 25-26, 2025 in Doha, Qatar	Doha, Qatar	March 25-26, 2025
International Conference on Accounting, Business and Economics ICABE on March 29-30, 2025 in Kuwait, Kuwait	Kuwait, Kuwait	March 29-30, 2025
International Conference on Banking, Accounting and Finance ICBAF on April 22-23, 2025 in Tokyo, Japan	Tokyo, Japan	April 22-23, 2025
International Conference on Banking, Accounting and Finance ICBAF on June 21-22, 2025 in Vienna, Austria	Vienna, Austria	June 21-22, 2025
International Conference on Accounting, Business and Economics ICABE on June 28-29, 2025 in London, United Kingdom	London, United Kingdom	June 28-29, 2025

دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية

في خضم التوجه العالمي المتسارع نحو اقتصاد مستدام، سعت المملكة العربية السعودية في تبني رؤية طموحة تضع الاستدامة في صميم أهدافها التنموية رؤية 2030، بمحاورها الثلاثة المتكاملة: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح. تمثل هذه الرؤية خارطة طريق للمملكة نحو مستقبل مزدهر ومستدام. هذه الرؤية تأتي ضمن حراك إصلاحي مؤسسي باتجاه "حكومة فاعلة". وفي هذا السياق، يتعاضد دور المراجعة الداخلية كأداة فاعلة لضمان استدامة العمليات والمشاريع في مختلف القطاعات، وتحقيق التوازن المنشود بين النمو الاقتصادي، وتعزيز الهوية الثقافية والقيم المجتمعية، والحفاظ على الموارد البيئية من أجل حاضر يستثمر بشكل نافع للأجيال القادمة.



أ. بدر بن عدنان الشيعية

رئيس المراجعة الداخلية في شركة

تطوير المربع الجديد

balsheha@gmail.com

لقد وجدت كثير من الدول أن عليها العمل في إطار عالمي مشترك، والذي يتطلب تضافر كافة الجهود في مواجهة التهديدات المناخية والبيئية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وليس هناك دولة أو مجتمع بمنأى عن تداعيات تلك التحديات. من هنا شكلت الأمم المتحدة لجنة عرفت فيما بعد بلجنة بريندتلاند - باسم رئيسها - عملت على وضع إطار للمشكلة، وتحديد ما ينبغي عمله. وفي سبيل ذلك قدمت تقريراً خلص إلى تعريف الاستدامة بأنها "تلبية حاجات الحاضر دون المساس بمقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة". لقد كانت الدعوة العالمية نحو تحقيق التنمية المستدامة كردة فعل لاندفاع النظم الاقتصادية الرأسمالية نحو تعظيم الإنتاجية على حساب الجوانب البيئية والاجتماعية. لم يكن التأثير محصوراً في حدودها المكانية، وإنما متعدداً على مستوى الكرة الأرضية. لقد كان لزاماً وقف الإنتاج الجائر والالتفات للقيم البيئية والاجتماعية التي كانت غائبة تماماً في المشهد الدولي. هذا الوعي بضرورة الموازنة بين قيم الاقتصاد والاجتماع والبيئة لم يكن سهل التنفيذ. لقد كان على الحكومات صياغة سياسات وتشريعات، والتأكد من تنفيذها متابعة ومراقبة وتقويم، حتى يتحقق المنشود. وهنا تلعب المراجعة الداخلية دوراً محورياً في تعزيز الاستدامة، من خلال تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة في المنظمات. وتساعد هذه العملية في تحديد نقاط الضعف المحتملة، وتقييم مدى التزام المنظمات بمعايير الاستدامة الدولية والمحلية. ومن خلال الكشف المبكر عن المخاطر وتقديم التوصيات المناسبة، تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز قدرة المنظمات على التكيف مع التحديات المستقبلية، وتحقيق أهدافها باستدامة.

وعلى سبيل المثال، تساهم المراجعة الداخلية بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة من خلال:

- مراجعة أنظمة الحوكمة ومكافحة الفساد في المنظمات الحكومية والخاصة، والتأكد من تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة والحوكمة الرشيدة، بالشكل الذي يساهم في بناء منظمات قوية وفعالة، ويرفع من ثقة المستثمرين في الاقتصاد وفي البيئة الاستثمارية.
 - تقييم مدى كفاءة إدارة المشاريع الكبرى في البنية التحتية، والتأكد من تطبيق معايير الجودة والأمان، ومراجعة استخدام التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة في هذه المشاريع.
 - تقييم مدى كفاءة إدارة سلاسل الإمداد، والتأكد من تطبيق ممارسات الاستدامة في عمليات الشراء والإنتاج والتوزيع، وتقليل النفايات وإعادة التدوير. الأمر الذي يعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية، ويقلل من الهدر، ويساهم في بناء اقتصاد مستدام.
 - مراجعة سياسات التوظيف والتأكد من عدالتها وشفافيتها، وتقييم مدى التزام المنظمات بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، وهذا من شأنه المساعدة في ضمان توفير فرص عمل متكافئة ومناسبة للجميع، وتعزيز حقوق العاملين، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
 - تقييم مدى فعالية استخدام الموارد الطبيعية، وذلك من خلال مراجعة عمليات الإنتاج واستهلاك الطاقة والمياه، وبالتالي تحديد فرص تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر.
 - الحد من الانبعاثات الكربونية بتقييم مدى التزام المنظمات، وذلك بتطبيق أفضل الممارسات للحد من الانبعاثات الكربونية، مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطبيق تقنيات صديقة للبيئة.
- كل ذلك يحدث في نطاق زمني قصير متزامناً مع أهداف طموحة. إذ تشهد المملكة منذ إطلاق رؤية 2030 تحولاً جذرياً في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة. وأوضح دليل على ذلك المشاريع الكبرى والتحول الاقتصادي والثقافي والخدمات المؤسسية التي يعيشها المواطن. وتمثل هذه المشاريع ركائز أساسية في بناء اقتصاد قوي مستدام. وتتطلب أطر استرشادية ورقابية تحافظ على مسارها في تبني معايير الاستدامة، ولا شك أن المراجعة الداخلية كأداة تأكيدية واستشارية تلعب دوراً مهماً في تحقيق استدامة هذه المشاريع الضخمة.

ويقع على عاتق المراجعة الداخلية تقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وإعداد التقارير والمؤشرات والتأكدات حول مدى استدامة المشاريع وقدرتها على تحقيق الأرباح على المدى البعيد. ومن جانب آخر، تقوم المراجعة الداخلية في الجانب البيئي - على سبيل المثال - بتقييم مدى تأثير المشاريع على البيئة والمجتمعات المحيطة عن طريق تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتأثيرها على التنوع البيولوجي وجودة الهواء والمياه، وتأثيرها على المجتمعات المحلية. كما تقوم المراجعة الداخلية بعملية

تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على استدامة المشاريع، وتقديم توصيات لتفاديها أو التخفيف من آثارها في حالة عدم القدرة على تفاديها.

وفي هذا السياق يمثل دمج معايير الاستدامة ضمن نطاق عمل المراجعة الداخلية وسيلة واعدة للنمو المؤسسي، إلا أنه لا يخلو من بعض التحديات ويعد عدم وجود أطر موحدة للإبلاغ عن الاستدامة هو أحد التحديات الكبيرة. فقد يؤدي غياب نهج موحد لمعايير الاستدامة إلى حدوث تناقضات، الأمر الذي يجعل من الصعب تقييم الأداء المؤسسي المستدام بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي ندرة أو محدودية توافر البيانات البيئية والاجتماعية إلى ضعف التقييمات الشاملة للمخاطر، وإعاقة تحديد التحديات المرتبطة بالاستدامة. والحقيقة أن سيطرة النظرة البيروقراطية على صناعة القرار وتقييم الأداء هي لب المشكلة، إذ يكون التركيز على إنهاء الإجراءات الشكلية الروتينية على حساب الأهداف والتأثيرات النهائية للعمل.

ومهما يكن الأمر، فإنه يتعين على المراجعين الداخليين تطوير قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم في مجال التنمية المستدامة وأساليب حوكمتها. مع إدراك أنهم ربما واجهوا مقاومة محتملة من الإدارة التنفيذية، لا سيما إذا كان ينظر إلى مبادرات الاستدامة على أنها أعباء أو تكاليف إضافية لتurf إداري.

لكن طبيعة المراجع الداخلي المهنية ودوره المسؤول في معالجة المخاطر الناشئة، وتقديم رؤى استراتيجية ونهجه الاستباقي التأكيد والاستشاري، يحتم عليه التأكد من التزام المنظمة بمعايير الاستدامة، إيماناً منه أن الاستدامة سر نجاح المنظمة.

ونجاح المراجعة الداخلية في تحقيق الاستدامة يكمن في قدرتها على كونها تعتبر شريك إستراتيجي من خلال العمل التكاملي مع الإدارة التنفيذية بشأن تطوير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز ثقافة الاستدامة في المنظمة. هذا التحول في المنظور يمكّن المراجعة الداخلية من تجاوز دورها التقليدي ليصبح محركاً أساسياً للتغيير الإيجابي.



ومن نافلة القول أن المراجعة الداخلية تمثل ضابطاً للاستدامة في مشاريع وخدمات المملكة العربية السعودية. وذلك من خلال مراجعة استدامة المشاريع وتقييم درجة المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمتها. هكذا تلعب المراجعة الداخلية دوراً محورياً في تحقيق مستهدفات رؤية 2030 باستدامة.

الإفصاح عن التغيرات المناخية: مفتاح لتحسين جودة التقارير المالية

في عالم يشهد تغيراتٍ مناخيةً متسارعة، بات الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية مسؤوليةً جوهريّةً على عاتق الشركات بجميع أنواعها وقطاعاتها الاقتصادية، فمع ازدياد وعي المستثمرين وأصحاب المصلحة بأهمية الاستدامة وخاصة البيئية، أصبح الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية ضرورةً لتحسين جودة التقارير المالية وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة، بجانب كونه من مستهدفات بيئة الأعمال الحديثة بشكل عام ورؤية المملكة 2030 بشكل خاص، حيث أن هذه النوعية من الإفصاح في الفكر المحاسبي هو مفهومٌ حديثٌ يُعنى بمشاركة المعلومات حول مخاطر وفرص التغيرات المناخية التي تواجهها الشركات مع أصحاب المصلحة.



د. توفيق المصري

أستاذ مساعد - كلية الإدارة - جامعة

الجمعة

t.almasry@mu.edu.sa

ويهدف هذا المفهوم إلى تحسين الشفافية من خلال مشاركة المعلومات مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين حول كيفية تأثير تغير المناخ على الشركة، كما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تضمين معلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ في التقارير المالية، مما يسمح للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين باتخاذ قرارات مستنيرة، بالإضافة إلى تعزيز حوكمة الشركات من خلال ضمان أن الشركات تفكر في مخاطر وفرص تغير المناخ عند اتخاذ القرارات. حيث يُعدّ الإفصاح عن التغيرات المناخية مسؤوليةً أخلاقيةً وقانونيةً على عاتق الشركات.

ويتضمن الإفصاح عن التغيرات المناخية في الفكر المحاسبي عدة أبعاد: حيث يتمثل البعد الأول في تحديد مخاطر تغير المناخ، حيث يجب على الشركات تحديد وتقييم مخاطر تغير المناخ التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية، ويتمثل البعد الثاني في قياس التأثيرات المالية لتغير المناخ، حيث يجب على الشركات قياس التأثيرات المالية المتوقعة لتغير المناخ على أدائها وقيمتها، ويتمثل البعد الثالث في الإفصاح عن المعلومات، حيث يجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ في تقاريرها المالية ووثائقها الأخرى.

ومن جانب آخر، يواجه الإفصاح عن التغيرات المناخية بعض التحديات مثل صعوبة قياس مخاطر تغير المناخ، حيث قد يكون من الصعب على الشركات قياس مخاطر تغير المناخ بشكل دقيق، خاصةً تلك المتعلقة بالمستقبل. كما أن غياب المعايير الموحدة للإفصاح عن تغير المناخ، قد تؤدي إلى عدم اتساق المعلومات المُفصح عنها، بينما تعتبر التكلفة عائق لاتجاه الشركات للتوسع في الإفصاح، حيث قد يكون الإفصاح عن تغير المناخ مكلفًا للشركات، خاصةً تلك التي لا تمتلك أنظمة معلومات قوية.

ونتيجة لغياب معايير محددة لتحكم عملية الإفصاح، فقد اختلف شكلها ومضمونها بالتقارير المالية للشركات، وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية إفصاح الشركات عن مخاطر التغيرات المناخية في التقارير المالية:

- (أ) الإفصاح عن مخاطر تغير المناخ في قسم الملاحظات التوضيحية، حيث يمكن للشركات الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ في قسم الملاحظات التوضيحية في التقارير المالية.
- (ب) الإفصاح عن مخاطر تغير المناخ في قسم المخاطر، حيث يمكن للشركات الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ في قسم المخاطر في التقارير المالية.
- (ج) إصدار تقرير منفصل عن تغير المناخ، حيث يمكن للشركات إصدار تقرير منفصل عن تغير المناخ يتضمن معلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ.

أما من حيث المحتوى، يمكن للشركات الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية في التقارير المالية من خلال عدة مراحل أهمها ما يلي:

- أولاً: تحديد مخاطر تغير المناخ، حيث يجب على الشركات تحديد وتقييم مخاطر تغير المناخ التي تواجهها، بما في ذلك المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية، كما يمكن استخدام أدوات ومناهج مختلفة لتحديد وتقييم مخاطر تغير المناخ، مثل تحليل السيناريوهات أو تحليل الحساسية، وتقييمات التأثيرات البيئية.
- ثانياً: قياس التأثيرات المالية لتغير المناخ، حيث يجب على الشركات قياس التأثيرات المالية المتوقعة لتغير المناخ على أدائها وقيمتها، كما يمكن استخدام نماذج مالية مختلفة لقياس التأثيرات المالية لتغير المناخ، مثل نماذج التنبؤ بالتدفقات النقدية، ونماذج تقييم المخاطر.
- ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات، حيث يجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ في تقاريرها المالية ووثائقها الأخرى، كما يمكن الإفصاح عن المعلومات حول مخاطر وفرص تغير المناخ في أقسام مختلفة من التقارير المالية، مثل قسم الملاحظات التوضيحية أو قسم المخاطر.
- رابعاً: استخدام معايير موحدة، حيث يجب على الشركات استخدام معايير موحدة للإفصاح عن مخاطر تغير المناخ، مثل إطار عمل Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD)، حيث يساعد استخدام معايير موحدة على تحسين اتساق المعلومات المُفصح عنها، وجعلها أكثر قابلية للمقارنة.
- خامساً: الحصول على مراجعة مستقلة، حيث يجب على الشركات الحصول على مراجعة مستقلة للإفصاح عن مخاطر تغير المناخ، حيث تساعد المراجعة المستقلة على ضمان دقة وشمولية المعلومات المُفصح عنها.

وتُدرِك المملكة العربية السعودية أهمية الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية في القوائم والتقارير المالية للشركات، وقد اتخذت العديد من الخطوات لتنظيم الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية، تشمل:

- إصدار إرشادات الإفصاح عن مخاطر تغير المناخ: ففي عام 2022م، أصدرت هيئة السوق المالية السعودية إرشادات الإفصاح عن مخاطر تغير المناخ، والتي تهدف إلى مساعدة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على الإفصاح عن مخاطر وفرص تغير المناخ في تقاريرها المالية.
- إصدار معايير حوكمة الشركات: ففي عام 2021م، أصدرت هيئة السوق المالية السعودية معايير حوكمة الشركات، والتي تتطلب من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية أن يكون لديها نظام لإدارة مخاطر تغير المناخ.
- تشجيع الشركات على استخدام إطار عمل Task Force on Climate-related Financial Disclosures (TCFD) حيث تشجع هيئة السوق المالية السعودية الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية على استخدام إطار عمل (TCFD) للإفصاح عن مخاطر وفرص تغير المناخ.
- عقد ورش العمل والبرامج التدريبية: حيث تعقد هيئة السوق المالية السعودية ورش العمل وبرامج تدريبية لمساعدة الشركات على فهم كيفية الإفصاح عن مخاطر وفرص تغير المناخ في تقاريرها المالية.

بالإضافة إلى ذلك، تدعم المملكة العربية السعودية المبادرات الدولية لتنظيم الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية مثل: مبادرة إطار عمل الإفصاح المالي المرتبط بالمناخ (TCFD)، وتُعَدّ المملكة العربية السعودية من الدول الداعمة لمبادرة إطار عمل الإفصاح المالي المرتبط بالمناخ (TCFD)، والتي تهدف إلى تطوير إطار عمل عالمي للإفصاح عن مخاطر وفرص تغير المناخ، كما تُشارك المملكة العربية السعودية في مبادرات مجموعة العشرين لتنظيم الإفصاح عن مخاطر التغيرات المناخية.

نتيجةً لهذه الجهود، اتخذت العديد من الشركات السعودية خطواتٍ مهمةً للإفصاح عن مخاطر وفرص تغير المناخ في تقاريرها المالية.



أثر مخاطر الأمن السيبراني على مهنة المحاسبة والمراجعة

في ظل عالم يزداد رقمته وترابطًا، يزداد أيضًا خطر الهجمات السيبرانية على مختلف القطاعات، بما في ذلك مهنة المحاسبة والمراجعة. وفي البداية يجب توضيح ماهية مخاطر الأمن السيبراني؟ حيث تشمل مجموعة من التهديدات التي تستهدف الأنظمة والبيانات الرقمية، مثل: (أ) الاختراقات الإلكترونية وتتمثل في اختراق أنظمة المعلومات والوصول إلى البيانات الحساسة. (ب) الفيروسات والبرامج الضارة، إتلاف البيانات أو تعطيل أنظمة التشغيل. (ج) هجمات التصيد الاحتيالي، استدراج المستخدمين للكشف عن معلوماتهم الشخصية أو المالية. (د) هجمات رفض الخدمة، منع الوصول إلى الخدمات الرقمية. وبشكل أكثر تعمقًا، يتمثل تأثير مخاطر الأمن السيبراني على مهنة المحاسبة والمراجعة



د. ماجد الباز

أستاذ مساعد - كلية الإدارة - جامعة
لمجمعة

m.albaz@mu.edu.sa

في فقدان البيانات المالية الحساسة مثل البيانات المحاسبية وبيانات العملاء، أو سرقة الأموال أو المعلومات من خلال الاحتيال الإلكتروني، الأمر الذي يحقق الضرر بسمعة المحاسبين والمراجعين، وبالتالي فقدان الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد يتحمل المحاسبون والمراجعون مسؤولية قانونية عن الأضرار التي تنتج عن هجمات الأمن السيبراني.

ومن هنا يأتي دور المحاسبين والمراجعين في مواجهة مخاطر الأمن السيبراني، حيث يلعب المحاسبون والمراجعون دورًا هامًا في مواجهة مخاطر الأمن السيبراني من خلال تقييم مخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر التي تواجهها الشركات من الهجمات السيبرانية، كما يجب تصميم وتنفيذ ضوابط الأمن السيبراني، وتطبيق أنظمة وبرامج لحماية البيانات والأنظمة من الهجمات، والتأكيد على اختبار ضوابط الأمن السيبراني من خلال اختبار فعالية أنظمة وبرامج الأمن السيبراني، بالإضافة إلى التوعية بمخاطر الأمن السيبراني، ونشر الوعي بين الموظفين حول مخاطر الأمن السيبراني، وكيفية حماية أنفسهم من تبعاته.

وفيما يلي بعض النصائح للمحاسبين والمراجعين للحماية من مخاطر الأمن السيبراني أولاً: تحديث أنظمة وبرامج التشغيل بشكل دوري للحصول على أحدث تصحيحات لأدوات الأمان. ثانياً: استخدام كلمات مرور قوية يصعب تخمينها. ثالثاً: الحذر من رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة وعدم فتح رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة أو النقر على الروابط الموجودة فيها. رابعاً: النسخ الاحتياطية للبيانات وعمل نسخ احتياطي للبيانات بشكل دوري. خامساً: التأكد من وجود خطة استجابة للحوادث، ووجود خطة محددة للتعامل مع هجمات الأمن السيبراني.

ومن زاوية جودة التقارير المالية، فإن هناك تأثير إيجابي للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني على جودة التقارير المالية، حيث يؤدي الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني إلى تحسين الشفافية بين الشركات وأصحاب المصلحة، ويساعد ذلك على بناء الثقة بين الشركات والمستثمرين. كما أنه يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين، ويساعد ذلك على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وصحيحة، بالإضافة إلى تحسين حوكمة الشركات من خلال ضمان أن الشركة تدير مخاطر الأمن السيبراني بشكل فعال.

ويمكن تحسين جودة الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني من خلال: (أ) تطوير معايير الإفصاح: حيث يجب على المنظمات المهنية تطوير معايير إفصاح محددة لمخاطر الأمن السيبراني، وستساعد هذه المعايير الشركات على الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني بشكل موحد وفعال. (ب) توفير التدريب: حيث يجب على الشركات توفير التدريب للموظفين على كيفية الإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني بشكل فعال، وسيساعد ذلك على ضمان أن تكون المعلومات المقدمة للمستثمرين دقيقة وكاملة. (ج) إجراء مراجعة مستقلة: حيث يجب على الشركات إجراء مراجعة مستقلة للإفصاح عن مخاطر الأمن السيبراني، وسيساعد ذلك على ضمان دقة وكفاية المعلومات المقدمة للمستثمرين.

وفي النهاية فإن مخاطر الأمن السيبراني هي تهديد حقيقي لمهنة المحاسبة والمراجعة، ولضمان حماية البيانات والأنظمة من الهجمات، يجب على المحاسبين والمراجعين اتباع أفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني، من خلال تقييم مخاطر الأمن السيبراني وتصميم وتنفيذ ضوابط الأمن السيبراني واختبارها ونشر الوعي بين الموظفين. ويمكن للمحاسبين والمراجعين المساهمة في حماية الشركات من مخاطر الأمن السيبراني، بالإضافة إلى ذلك، يجب على المحاسبين والمراجعين اتباع النصائح المذكورة أعلاه لحماية أنفسهم من مخاطر الأمن السيبراني، حيث أنه مع تزايد مخاطر الأمن السيبراني، ستصبح مهارات الأمن السيبراني أكثر أهمية للمحاسبين والمراجعين في المستقبل.



الإفصاح الزائد للمعلومات والدلائل على وجوده وأسباب حدوثه

الإفصاح الزائد للمعلومات يعبر عن الوضع الناتج عن تزايد متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية، بما يؤدي إلى صعوبة توصل مستخدمى تلك التقارير للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وذلك بسبب ما أحدثه تزايد متطلبات الإفصاح من حدوث حالة من الإضطراب والتشتت لدى مستخدمى تلك التقارير.

الدلائل على وجود الإفصاح الزائد للمعلومات:

قدمت العديد من الدراسات السابقة أدلة عملية على وجود مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات في القوائم والتقارير المالية، حيث قامت Ernst and Young بدراستين إحداهما عام 1994م والأخرى عام 2012م، وقد أوضحت دراسة عام 1994م أنه فى فترة التسعينيات من القرن الماضى توقع رئيس مجلس إدارة إيرنست آند يونج آنذاك أنه إذا استمرت إتجاهات الإفصاح على مدار

العقدين القادمين، فستكون النتيجة "تخمة ورقية" بنسب "مخيفة" بحلول عام 2012. ولذلك قامت بفحص التقارير السنوية لعدد 25 شركة من كبرى الشركات الأمريكية خلال فترات متعددة للتعرف على التطور في حجم التقارير السنوية خاصة حجم الإيضاحات المتممة وتقارير مجلس الإدارة منذ عام 1972 حتى عام 2011، واتضح من نتائج هذه الدراسة أنه قد ارتفع متوسط عدد صفحات الملاحظات أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إلى 69 فى عام 2011 من إجمالى حجم التقارير السنوية، أى أن الزيادة وفقاً لهذه التوقعات لعام 1994 سوف تصل إلى 72 صفحة بحلول عام 2012. كذلك فقد ارتفع متوسط عدد صفحات تقرير مجلس الإدارة فى عام 2011 من إجمالى حجم التقارير السنوية. وفي الوقت نفسه، وصلت بالفعل إلى توقعات 48 صفحة بحلول عام 2012. وسوف تحتوي بلا شك تقارير عام 2012 على مزيد من الإيضاحات، وذلك بسبب الإفصاحات الإضافية للقيمة العادلة المطلوبة هذا العام. ويتضح من ذلك أن تزايد حجم المعلومات بشكل مبالغ فيه قد يشكل عبئاً على المستخدمين مما قد يؤثر بشكل سلبي على جودة اتخاذهم للقرارات.

وفي دراسة عام 2012 تم تحديث نتائج 20 شركة من الشركات فى دراسة عام 1994 ومقارنتها بالتنبؤات السابقة، وذلك فى ظل وجود قلق متزايد بشأن نمو الإفصاحات وإحتمالية حدوث زيادة كبيرة إذا كان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) يمضي قُدماً مع الإفصاحات المتوخاة المبينة فى مختلف المشاريع المشتركة ضمن التطوير مع مجلس معايير المحاسبة الدولية. كذلك وفى الوقت نفسه يبحث مجلس الأوراق المالية والبورصة والمنظمون فى هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية عن طرق لزيادة فعالية



أ. د. تامر يوسف عبد العزيز الجندي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بجامعة المجمعة
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بجامعة حلوان

t.elgendy@mu.edu.sa

tamerali@rocketmail.com

عمليات الإفصاح. ففي خطاب ألقاه Leslie Seidman رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية حيث أشار إلى أن "الإفراط في الإفصاح" هو أحد أكثر الشواغل الشائعة التي تسمعها من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على الرغم من أن المستثمرين يواصلون طلب المزيد من المعلومات.

وقد توقع الباحثون في دراسة عام 2012 أنه إذا إستمر معدل الزيادة فى حجم التقارير السنوية، فيمكن أن يصل حجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة إلى أكثر من 500 صفحة في التقارير السنوية بحلول عام 2032 (320 صفحة + 214 صفحة = 534 صفحة). وبالرغم أن هذا قد يبدو غير مرجح، إلا أن توقعاتهم عام 1994 كانت تعتبر كذلك غير واقعية في ذلك الوقت.

أسباب حدوث الإفصاح الزائد للمعلومات:

لعل من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود مشكلة الإفصاح الزائد للمعلومات، هو المتمثل فى تزايد متطلبات الإفصاح الإلزامى، كذلك قد ينتج عن سعي المديرين بشكل مقصود إلى إيجاد نوع من التشويش للمعلومات فى نموذج الإفصاح الإلزامي، وذلك لإخفاء الأداء السيئ، أو لتعمد المديرين لإخفاء ممارسات التلاعب بالأرباح، كذلك نجد التوسع فى متطلبات الإفصاح الإختياري والمتمثلة فى المعلومات التي تبادر المنشآت إلى نشرها طواعية وبدون إلزام، وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح.

لذلك يجب على الجهات الرقابية للشركات والمنظمات المهنية المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة ضرورة قيامها بالعمل على نشر الوعي لدى إدارات الشركات المقيدة بالبورصة بعدم الإفصاح عن أي معلومات قد تكون غير ضرورية، كي نتجنب مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة، مع قيام الجهات الرقابية للشركات بالعمل على تقييم وتطوير النموذج الحالي للإفصاح للحد من الإفصاحات غير الضرورية، كذلك من الممكن وضع حد أقصى لكل من حجم التقارير المالية السنوية وحجم تقارير مجلس الإدارة السنوية وحجم الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، الأمر الذى يحد من مشكلة زيادة حجم التقارير المالية وإنخفاض قابليتها للقراءة، ويساعد مستخدمي القوائم المالية من التوصل للمعلومات الملائمة لفهم الأداء المالي للشركة، وبالتالي يكون لديهم سهولة فى إتخاذ القرارات.



أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة

في أوائل القرن الحادي والعشرين، كان لحالات الفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية تأثير سلبي قوي على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي؛ مما أدى إلى ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008م، وما ترتب عليها من آثار سلبية تسببت في مشاكل اقتصادية هزت الأسواق الدولية. ومع ظهور الأزمة المالية العالمية وسلسلة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ كقضايا عالمية، زاد الاهتمام بالقضايا البيئية والقضايا الاجتماعية والحوكمة، وتحولت إلى اتجاه عالمي يتم وضعه كإستراتيجية أساسية للاستثمار طويل الأجل تستخدمه الشركات كإشارة لإبلاغ أصحاب المصلحة باستدامة أعمالها، وهو ما يطلق عليه مصطلح الاستدامة Sustainability والذي يتكون من ثلاثة أبعاد أو ركائز هي: الركيزة البيئية Environmental Pillar والركيزة الاجتماعية Social Pillar وركيزة الحوكمة Governance Pillar. ويشير مفهوم الاستدامة إلى



د. طارق محمد عمر حشاد

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

بجامعة المنوفية

tarek13121@gmail.com

تنفيذ أنشطة إدارة الشركة التي تتوافق مع القوانين والأخلاق والمسئولية البيئية والاجتماعية.

وتشكل استدامة الشركات استراتيجية عمل ديناميكية طويلة الأجل تسعى لتحقيق أهداف المساهمين وتلبية توقعات مختلف أصحاب المصلحة، وهذا يستلزم تقديم نتائج تنافسية تعتمد على تبني معايير تتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي (ESG)، للتأثير بشكل إيجابي على قيمة الشركة وضمن سمعة جيدة لها. بالإضافة إلى ذلك؛ ظهر مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعياً Socially Responsible Investment (SRI) لغرض تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وزيادة تنمية المجتمع من خلال النمو المستدام للشركات، والذي أرست الأمم المتحدة مبادئه رسمياً في عام 2006م (Principles of Responsible Investment (PRI)، وأدرك المستثمرين أهمية الاستثمار في الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وشكلوا تدريجياً اتجاهًا استثماريًا رئيسياً في البلدان المتقدمة.

بالإضافة إلى الدور الهام الذي تقوم به حوكمة الشركات لمنشآت الأعمال التي تسعى إلى اكتساب ميزة تنافسية من خلال تشكيل خططها الاستراتيجية طويلة الأجل بما ينعكس على أدائها المستدام بأبعاده البيئية والاجتماعية والحوكمة. ولمجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات الداخلية السلطة في اتخاذ القرارات المؤسسية، والذي يعد هيكله جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات، يتم من خلاله توجيه الشركة والرقابة على أدائها، فضلاً عن اختلاف الأدوار والوظائف التي تقوم بها مجالس الإدارة في الشركات الناشئة عن تلك الخاصة بالشركات القائمة.

وتعد نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة هما النظريتان الشائعتان اللتان تستخدمان لفهم العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الاستدامة. واستناداً إلى نظرية الوكالة Agency Theory يقع على عاتق الشركات حماية المساهمين ووضع احتياجاتهم وتوقعاتهم أولاً؛ لبناء ثروة متزايدة كحافز لهم من خلال الاستثمار في المشروعات التي تعظم أرباحهم، وتقلل من نزاعات الوكالة اعتماداً على مجموعة من الآليات الرقابية، والتي من بينها آليات حوكمة الشركات والتي ظهرت كرد فعل للمشاكل المرتبطة بانفصال الملكية عن الإدارة.

ومن ناحية أخرى واستناداً إلى نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory، يُنظر إلى الشركات على أنها منظمات تعمل داخل المجتمع تتحمل مسؤوليتها لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية بما يعود بالنفع على مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، وتلبية التوقعات التي تتجاوز مجرد الاهتمام بالمساهمين، وتحسين أدائها وإقامة علاقات قوية مع مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، مثل الموظفين والعملاء والموردين والممولين والمجتمع والهيئات الحكومية والجماعات السياسية والنقابات العمالية. كما يمكن لحوكمة الشركات الفعالة أن تنقل صورة جيدة للمجتمع حول كفاءة إدارة الشركة، وأن مصالح وتوقعات مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة تؤخذ في الاعتبار. لذلك، تقوم إدارات الشركات بترجمة تلك التوقعات إلى تقارير بيئية واجتماعية وتقارير للحوكمة والتي تعد عامل جذب هام للمستثمرين، ويعد إعداد تلك التقارير أمراً بالغ الأهمية لتحقيق توقعاتهم متعددة الأوجه جنباً إلى جنب مع التقارير المالية.

وعلى المستوى الدولي وإيماناً بأهمية ودور الاستدامة استضافت جمهورية مصر العربية مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ "COP27" خلال الفترة من 6 نوفمبر إلى 18 نوفمبر 2022م في مدينة شرم الشيخ؛ بهدف مناقشة التغير المناخي، ووضع سياسات واستراتيجيات مستدامة لمواجهة الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ومواجهة الاحتباس الحراري. وقامت البورصة المصرية بإصدار تقريرها الأول حول الاستدامة في عام 2016م، وذلك إيماناً منها بأهمية دعم وتشجيع الشركات المسجلة بالسوق على الإفصاح عن أعمال الاستدامة.

ويتمثل الهدف الرئيسي لأي شركة في البقاء والاستمرار في السوق الذي يتسم بالمنافسة الشديدة؛ لذلك، يتعين على إدارة الشركة تحقيق الربح الأمثل وفقاً للأهداف المخطط لها، وذلك بما ينعكس على تعظيم ثروة المساهمين واستمرار استدامة الشركة لتعظيم قيمتها السوقية. والتي تعتمد على وجهة نظر المستثمر في أداء الشركة سواءً كانت إيجابية أو سلبية، فالقيمة المرتفعة تجعل المستثمرين يؤمنون بالآفاق المستقبلية للشركة، والتي تنعكس على زيادة أسعار الأسهم التي ستوفر لهم الرفاهية. هذا إلى جانب أن القرار الاقتصادي لا يرتبط فقط بالمعلومات المالية، وإنما أيضاً بمعلومات الاستدامة التي تهتم كلاً من المستثمرين والإدارة والأطراف الأخرى أصحاب المصلحة.

ويعد توافر المعلومات حول الشركات أمراً ضرورياً للمستثمرين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصلحة لاتخاذ قرارات ملائمة حول تخصيص رأس المال وتجنب المخاطر المحتملة. ونظراً لحالات الفشل المالي المتكررة، واستجابة لضغوط السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أصحاب المصلحة؛

زاد التزام الشركات باللوائح البيئية والاجتماعية لتوفير صورة واضحة عن ممارساتهم وجهودهم في مجال الاستدامة. وهذا، أدى إلى زيادة اهتمام وتطور إفصاح الشركات عن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وتزايد عدد تلك الشركات في ممارسة أنشطة الإفصاح عن الاستدامة.

وفي العقد الماضي، أصبحت ممارسات الاستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على جانب كبير من الأهمية ليس فقط لوضعي السياسات، ولكن أيضاً لكل من المستثمرين الأفراد والشركات، كما تعد الأساس لعلاقة الثقة مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة ومفتاحاً للميزة التنافسية للشركات. ويعد ضمان ثقة مجموعات أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين أمراً بالغ الأهمية. لذلك؛ انعكست الأهمية المتزايدة للإفصاح عن أداء الاستدامة في البحث الأكاديمي وتناولت العلاقة بين الاستدامة والأداء المالي على نطاق واسع، إلا أن النتائج التجريبية مختلطة، ولا زالت مثار جدل بين الباحثين وهو ما يتطلب مزيداً من البحث.

وتعمل العديد من إدارات الشركات في جميع أنحاء العالم على التحسين المستمر لأدائها من خلال تقنيات مختلفة، ويعد كلا من هيكل مجلس الإدارة والأداء المستدام ضمن التقنيات التي تلجأ إليها الإدارة، والتي تم فحصها في العديد من الدراسات السابقة في بيئات مختلفة. وتلعب حوكمة الشركات دوراً هاماً في مراقبة الإدارة في عملية اتخاذ القرارات وتقديم المشورة لها، بما في ذلك الاستثمار الاستراتيجي في مجال الاستدامة.

لذلك؛ حولت الشركات الحديثة تركيزها من الربحية على المدى القصير إلى النمو والاستدامة على المدى الطويل، وذلك لتلبية التوقعات والاحتياجات المتزايدة لمختلف الأطراف أصحاب المصلحة. وقد تناولت الأبحاث على نطاق واسع آثار آليات حوكمة الشركات المختلفة على مؤشرات أداء الاستدامة؛ وتحديداً، خللت الدراسات الحديثة دور مجالس الإدارة في تعزيز مبادرات الاستدامة التي تؤثر على قيمة الشركة.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه الاهتمام بحوكمة الشركات وأداء الاستدامة وتأثيرهما على قيمة الشركة، قدمت الأبحاث الحديثة نتائج غير واضحة ومختلطة حول العلاقات بين هذه المتغيرات الثلاثة، والتي يتم فحصها وفقاً لنظريتي الوكالة وأصحاب المصلحة. لذلك؛ من الأهمية التحقيق في تأثير خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن أداء الاستدامة، وكذلك التحقيق في تأثير الإفصاح عن أداء الاستدامة على قيمة الشركة، والدور الوسيط الذي يمكن أن يؤديه الإفصاح عن أداء الاستدامة في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وقيمة الشركة.





تقنية سلاسل الكتل (البلوكتشين) ومهنة المحاسبة

شمل التحول الرقمي والتقني العديد من المجالات والمهن، ومن أهمها مهنة المحاسبة. فقد أسهمت التقنية في أتمتة العديد من العمليات المحاسبية، ومكنت المحاسبين من استخدام العديد من أدوات تحليل البيانات لتحليل الأداء المالي، مما ساهم في توفير الوقت لإنجاز العديد من المهام، وقلل من الأخطاء البشرية، ورفع الكفاءة، وقلل التكلفة المادية للوقت والجهد والإجراءات. كما مكنت المحاسبين من الوصول إلى جمع البيانات اللازمة لإجراء مهامهم المحاسبية، والربط مع الجهات ذات العلاقة بكل يسر وسهولة. ومن التقنيات الحديثة التي من شأنها المساهمة بشكل فعال وإيجابي في رفع كفاءة مهنة المحاسبة، تأتي تقنية سلاسل الكتل (البلوكتشين) كتقنية معاصرة حملت في جنباتها العديد من الفوائد. ويمكن تعريف تقنية البلوكتشين بشكل بسيط على أنها نظام لتخزين البيانات بشكل موزع وآمن، يعتمد على إنشاء سجلات

رقمية متسلسلة تُعرف بالكتل. كل كتلة تحتوي على مجموعة من السجلات أو المعاملات، وعند إضافة كتلة جديدة أو مجموعة من السجلات، يتم ربطها بالكتلة السابقة عبر تشفير خاص وآمن، مما يضمن سلامة البيانات ويمنع التلاعب بها. تسهم تقنية البلوكتشين في تعزيز مبدأ الشفافية، وذلك من خلال إنشاء سجلات دائمة وغير قابلة للتغيير للمعاملات المالية والمحاسبية، مما يزيد من موثوقية السجلات المالية وبالتبعية التقارير المالية. كما يمكن للمحاسبين الوصول إلى معلومات محدثة في وقتٍ وجيز، مما يسمح بإجراء تدقيق مستمر وآني. ومن أهم مميزات تقنية البلوكتشين القدرة على أتمتة المهام الروتينية والإجراءات التنظيمية من خلال "العقود الذكية" التي تتم بشكل آلي حال تحقق شروط متفق عليها مسبقاً، مما يقلل من الوقت المستغرق في إنجاز العمليات التي قد تستغرق الكثير من الوقت مثل التسويات، والحد من الأخطاء البشرية في عمليات إدخال البيانات ومعالجتها، مما يساهم بشكل إيجابي في رفع الكفاءة في إنجاز المهام المحاسبية. كما تتسم تقنية البلوكتشين بزيادة الأمان ضد التلاعب بالبيانات والاحتيال، مما يسهل من إدارة الوصول للبيانات بشكل آمن وفعال. ومن ناحية تنظيم العمل المحاسبي والحد من الحاجة إلى الوسطاء من قد تحتاج العديد من الجهات إلى وجودهم لتوفير بيانات معينة من جهات أخرى، فإن تقنية البلوكتشين تساهم بشكل فعال في الربط بين الجهات ذات العلاقة بشكل مباشر، وتبادل البيانات والمعلومات بدون الحاجة إلى الوسطاء، مما يؤثر إيجاباً على تقليل رسوم المعاملات وتكاليف معالجتها. كما أن الأتمتة وإدارة البيانات بشكل أفضل يؤدي إلى انخفاض



د. سعيد بن محمد الزهراني

أستاذ مساعد ورئيس قسم نظم المعلومات

الإدارية

كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود

Salhariri@ksu.edu.sa

التكاليف التشغيلية لشركات المحاسبة. ومن جهة أخرى، فإن الربط المباشر مع الجهات ذات العلاقة يعزز مبدأ التعاون والموثوقية، ويمكن جميع الأطراف من الوصول إلى نسخة محدثة ودقيقة من السجلات المتبادلة، مما يحسن من التعاون والتواصل بين أصحاب العلاقة (العملاء، المدققون، الجهات التنظيمية). كما تبسط البلوكتشين المعاملات الدولية، مما يسهل على المحاسبين إدارة العمليات مع الشركات والجهات في البلدان المختلفة.

ومن الجانب الآخر، فإن تقنية البلوكتشين تتطلب فهماً لطريقة عملها وما يمكن أن توفره من خدمات، وما تتطلبه من طريقة عمل مختلفة عن الطريقة التقليدية، ومن ضمنها التحديات التنظيمية. فقد تفرض الطبيعة اللامركزية للبلوكتشين تحديات في الإمتثال والالتزام، مما يتطلب أطر عمل ومعايير جديدة، وما تفرضه من تكيف مع التقنيات الجديدة، وتطوير مهارات في مجالات مرتبطة بالبلوكتشين. كما أنها تتيح آفاقاً جديدة للخدمات المالية، مما يتطلب من المحاسبين فهم هذه الابتكارات وتقديم المشورة بشأنها. كما يمكن أن تؤدي إلى فرص استثمارية جديدة وممارسات محاسبية مختلفة.

وختاماً، فإن تطبيق تقنية البلوكتشين في المحاسبة يتيح فرصاً كبيرة لتحسين الكفاءة والأمان والشفافية. ومع ذلك، فإنها تتطلب تغييراً في المهارات والأطر التنظيمية والممارسات التجارية لتحقيق أقصى استفادة منها. ومع التطور التقني المتسارع والنضوج المستمر لهذه التقنية، فإنه من المحتمل أن يكون لها تأثير كبير وإيجابي على مهنة المحاسبة مستقبلاً، مما يستدعي من المحترفين سواء المحاسبين والمدققين البقاء على اطلاع.



ملخص بحث:

أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية

مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة جامعة طنطا، يونيو 2024



د. محمد رمضان شعبان

مدرس بقسم المحاسبة بجامعة طنطا

Mohamed.shaban3@commerce.tanta.edu.eg

أ. عنايات حسن محمد يقطين

معيدة بقسم المحاسبة بجامعة طنطا

Enayat_6313@commerce.tanta.edu.eg

أ. د. عادل عبدالفتاح الميهي

أستاذ المحاسبة المالية بجامعة طنطا

aaelmehy@arabeast.edu.sa

أ. د. ياسر أحمد السيد الجرف

أستاذ المحاسبة المالية وعميد كلية التجارة جامعة طنطا

yasser.mohamed@commerce.tanta.edu.eg

استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام (47) الأدوات المالية، (48) الإيراد من العقود مع العملاء، (49) عقود التأجير على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية في البيئة المصرية، وذلك بعد قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 الخاص باستحداث هذه المعايير، والذي تم العمل بها اعتباراً من يناير 2021، وذلك لمواكبة التطورات الإقتصادية والمالية الحالية، ومقابلة المتطلبات والإحتياجات المتزايدة لمعلومات أكثر شفافية من قبل مستخدمي القوائم المالية.

وقد أوضحت الدراسة أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة (47، 48، 49) أكثر شفافية وقابلية للفهم من المعايير السابقة، وتساعد على تطوير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وتساهم في دعم قدرة مستخدمي التقارير المالية في تقييم أداء الشركات والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما ينعكس بصورة إيجابية على أسعار وعوائد الأسهم. مما يشير إلى إمكانية افتراض وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة (47، 48، 49) على ملاءمة المعلومات المحاسبية. وللتحقق من مدى صحة هذا الفرض ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة

المصرية مكونة من 51 شركة، وذلك خلال الفترة من 2019م-2022م، وتم قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة بالإعتماد على نموذج السعر لتحديد القيمة المعلوماتية للبيانات المالية، والإعتماد على معامل التحديد R2 لإختبار القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية الواردة بالمعايير المحاسبية المصرية المستحدثة خلال فترة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة قد زادت نتيجة تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة أرقام 47,48,49 خلال الفترة من (2021-2022)، وهي فترة تطبيق المعايير المستحدثة بالمقارنة بالفترة السابقة (-2019 2020).

مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية

عنايات حسن محمد يعقوب¹، عادل عبدالفتاح الميهي²، ياسر أحمد السيد الجرف³، محمد رمضان شعبان⁴
قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

تاريخ النشر الإلكتروني: 6-2024

للتواصل المرجعي: يعقوب، عنايات حسن محمد الميهي، عادل عبدالفتاح، الجرف، ياسر أحمد السيد، شعبان، محمد رمضان أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المستحدثة على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة: دراسة تطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، 11(2)،
المعرف الرقمي:

ع المؤلف: Mohamed.shaban3@commerce.tanta.edu.eg

كلية التجارة جامعة طنطا

مجلة البحوث المحاسبية

يصدرها قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة طنطا

المجلد 11، العدد 2، يونيو 2024

2024

Print Issn: 2682-3446
Online Issn: 2682-4817

مرحباً بكم... عضواً بالجمعية



ما هي أنواع عضوية الجمعية السعودية للمحاسبة؟

3. عضوية انتساب	2. عضوية عاملة	1. عضوية شرفية
<p>ويتمتع بها كل من:</p> <p>أ. الطلاب الجامعيون في تخصص المحاسبة قبل الحصول على درجة البكالوريوس.</p> <p>ب. العاملون أو المهتمون في مجال المحاسبة ممن لا يتوفر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.</p>	<p>ويشترط لها:</p> <p>أ. الحصول على درجة البكالوريوس في مجال المحاسبة.</p> <p>ب. دفع الاشتراك السنوي.</p> <p>ج. أي شروط أخرى تقرها الجمعية.</p>	<p>وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن قدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.</p>

وفي جميع الأحوال يشترط في عضو الجمعية أن يكون حسن السيرة وطيب السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والأمانة.

ما هي المزايا المترتبة على العضوية بالجمعية السعودية للمحاسبة؟

بانضمامك إلى عضوية الجمعية يتم الاستفادة من كثير من المزايا والتي من أهمها ما يلي:

<p>ثانياً: المساهمة في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة المحاسبية.</p>	<p>أولاً: العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية، وتعزيز التواصل مع المجتمع المحاسبي والاطلاع على آخر المستجدات والتطورات أكاديمياً ومهنياً.</p>
<p>رابعاً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات كمجلة المحاسبة ومجلة البحوث المحاسبية مجاناً.</p>	<p>ثالثاً: الحصول على خصم يصل إلى 50% من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وكتب وغيرها.</p>
<p>سادساً: الدعوة إلى حضور ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية.</p>	<p>خامساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة بمهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.</p>
<p>ثامناً: الحصول على بعض النقاط السنوية المطلوب تحقيقها للتعليم المهني المستمر (CPE) للحاصلين على الشهادات المهنية.</p>	<p>سابعاً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصومات.</p>

عزيزي القارئ الآن وبعد أن عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة، يمكنك التقدم بطلب الانضمام للعضوية عبر الرابط: <http://www.aicss.org/MemberLoginAR.asp> ويمكنك دفع رسوم العضوية 300 ريال في السنة للعضوية العاملة، أو 150 ريال لعضوية الانتساب. على حساب الجمعية رقم SA5610000069100001479800 في البنك الأهلي السعودي.



وللاستفسار فلا تتردد بالتواصل معنا عبر قنواتنا التالية:



امسح للانضمام

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

A SEMIANNUALLY SPECIALIZED MAGAZINE PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION



مجلة البحوث المحاسبية: هي دورية علمية محكمة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة بجامعة الملك سعود لخدمة الفكر والعمل المحاسبي، وتعنى بنشر الأبحاث النظرية والتطبيقية التي تثري الفكر المحاسبي في المجالات المختلفة وتفتح آفاقاً واسعة أمام حركة البحث والتأليف، والتي تخضع لضوابط محكمة من قبل لجان متخصصة. هذا ويتم نشر ثلاثة أبحاث محكمة سواء باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية بكل عدد من أعداد المجلة، أو بحثين محكمين بالإضافة إلى عرض ملخص لكتاب محكم.



ولمن يرغب الاطلاع على الأعداد السابقة للمجلة
الدخول على موقع الجمعية السعودية للمحاسبة
عبر الرابط: saa.ksu.edu.sa/ar

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين عن طريق
التواصل مع هيئة تحرير المجلة على البريد
الإلكتروني للجمعية saa@ksu.edu.sa

دعوة للمهتمين للنشر في مجلة المحاسبة

تسعد الجمعية السعودية للمحاسبة بدعوتكم لنشر مقالاتكم القصيرة والهادفة في مجلة المحاسبة والتي تصدر بشكل نصف سنوي وتتضمن مقالات قصيرة وغير محكمة وأخبار حديثة ومفيدة، وذلك بهدف نشر الوعي وتنمية الفكر المحاسبي بالوطن العربي، والمتعلقة بكل مجالات إدارة الأعمال وخاصة المحاسبة والمراجعة.

ونحيط سعادتكم علماً بأن المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي وفكر أصحابها وليس رأي وفكر الجمعية.

نسعد باستقبال مقالاتكم على البريد الإلكتروني للجمعية:

saa@ksu.edu.sa مرفقاً بها صورة شخصية للكاتب.



إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

السعر للأعضاء	السعر	المؤلف	اسم الكتاب
250	280	John G. Wilde, Ken W. Shaw, Barbara Chiabetta, Winston Cook	مبادئ المحاسبة المالية - الطبعة الثانية (مترجم)
250	280	Ray H. Garrison, Eric W. Noreen, Peter C. Brewer	المحاسبة الإدارية - الطبعة الرابعة عشرة (مترجم)
130	130	أ.د عبد الرحمن التويجري وآخرون	المراجعة الداخلية: النظرية والتطبيق
120	130	أ.د محمد سلطان السهلي	التحليل المالي: نظرة محاسبية
80	100	أ.د عبد الرحمن إبراهيم الحميد	نظرية المحاسبة
113	113	Kin Lo, George Fisher	المحاسبة المتوسطة الجزء الأول
113	113	Kin Lo, George Fisher	المحاسبة المتوسطة الجزء الثاني
160	160	Floyd A. beams; Joseph H. Anthony; Bruce Bettinghaus; Kenneth Smith	المحاسبة المتقدمة [مترجم]
113	113	Rick Hayes, Philip Wallage, Hans Gortemaker	مبادئ المراجعة: مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة
264.50	264.50	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	المحاسبة الحكومية وفق معايير المحاسبة في القطاع العام
70	80	د. صالح حمد الشنيفي	مدخل إلى المراجعة الداخلية
30	50	أ.د محمد سامي راضي أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)
30	50	أ.د محمد سامي راضي أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)
20	30	أ.د إسماعيل إبراهيم جمعة د. محمد سامي راضي	حالات عملية في المراجعة
60	90	أ.د سعيد محمود الهلباوي أ.د تهاني محمود النشار	مبادئ المحاسبة الإدارية: مدخل اتخاذ القرارات
60	90	د. محمد سامي راضي أ.د إسماعيل جمعة	المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)
60	90	د. محمد سامي راضي أ.د إسماعيل جمعة	المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)
60	90	د. نبيه الجبر د. محمد علاء الدين	المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي
60	90	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	المحاسبة المتقدمة
60	90	د. السيد أحمد السقا	المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية
40	70	أ.د صلاح مبارك د. لطفي الرفاعي	نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)
50	50	د. يوسف بن عبدالله الزامل د. أحمد يوسف عبد الخير د. عبدالعزيز علي السوداني	النقود والبنوك والأسواق المالية: وجهة نظر شمولية



دعوة للمهتمين للنشر في مجلة المحاسبة

تسعد الجمعية السعودية للمحاسبة بدعوتكم لنشر مقالاتكم القصيرة والهادفة في مجلة المحاسبة والتي تصدر بشكل نصف سنوي وتتضمن مقالات قصيرة وغير محكمة وأخبار حديثة ومفيدة، وذلك بهدف نشر الوعي وتنمية الفكر المحاسبي بالوطن العربي، والمتعلقة بكل مجالات إدارة الأعمال وخاصة المحاسبة والمراجعة.

ونحيط بسعادتكم علماً بأن المقالات المنشورة بالمجلة تعبر عن رأي وفكر أصحابها وليس رأي وفكر الجمعية.

نسعد باستقبال مقالاتكم على البريد الإلكتروني للجمعية:
saa@ksu.edu.sa مرفقاً بها صورة شخصية للكاتب.

No. 66- 1445H / 2024G

العدد 66 - 1445 هـ / 2024م

نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

A SEMIANNUALLY SPECIALIZED MAGAZINE PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION



011-4674263

